

تحالف المنظمات الاهلية العربية يطالب الدول الاجنبية لمساعدة الدول العربية في استرداد الاموال المنهوبة

عانت المنطقة العربية بالفترة الاخيرة مجموعة من الاحداث والاضطرابات السياسية التي كشفت عن وجود العديد من الاموال المهربة الى خارج دولها من قبل مسؤولين سياسيين من قادة وأتباع الأنظمة الحاكمة الفاسدة ورجال أعمال في هذه الدول حصلوا على هذه الاموال بطرق غير شرعية او غير معروفة المصدر.

وقد جرى ادماجها دون حذر في المواقع المالية والعقارية لعدد من الدول خاصة في الولايات المتحدة الامريكية واوروبا وكندا واستراليا. وعلى الرغم من اعلان بعض الدول الأجنبية عن تجميد هذه الأموال التي تعد بمئات المليارات من الدولارات وأطنان من الذهب، لا أنه من المتوقع أن تستغرق عملية استرجاعها سنوات طويلة.

مما سيفاقم من سوء الأوضاع في الدول العربية التي تعاني اقتصادياتها وموازناتها من عجز كبير ونضوب بنوكها المركزية في الوقت الذي تعمل هذه الثروات المهربة على توليد حركة ايجابية في الأسواق المالية الدولية.

وعليه ونظرا لقرب عقد الاجتماع الخامس للدول الاطراف الموقعة على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد في اواخر الشهر الحالي في بناما، فان تحالف المنظمات الأهلية العربية وبصفته عضو في ائتلاف منظمات المجتمع المدني الداعمة لتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC Coalition)

تدعو حكومات الدول الغنية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية واوروبا وكندا واستراليا الى:

اولا: تجميد الاموال التي جرى تهريبها من قبل مسؤولين عرب الى بلادكم.

ثانيا: تشديد الرقابة على الأموال التي يجري ايداعها حاليا والتأكد من مصادرها.

ثالثا: التعاون مع الجهات القضائية في الدول العربية لتسريع عملية الافراج عن الأموال التي تم تهريبها بما فيها الأصول.

رابعا: محاسبة المسؤولين في دولكم الذين سمحوا بادخال هذا النوع من الاموال والتي غالبا ما تشير لشبهات من حيث الكميات وطبيعة الاشخاص المسؤولين عنها الذين عادة ما يكونو يشغلون مناصب سياسية في الدول العربية.

خامسا: منح تعويضات للدول عن الخسائر أو الأضرار اللاحقة بها جراء رشوة شركات أجنبية لمسؤوليها الحكوميين. الأمر الذي يتسق مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من أي إجراءات قانونية ضد الرشوة الأجنبية.

سادسا: التعاون في إنشاء نظام تبادل معلومات مع الدول الاخرى بشأن التحقيقات القائمة وإجراءات إنفاذ القانون بشأن هذه الأموال المنهوبة أو المهربة.

سابعا: التعاون مع الحكومات العربية في عملية تسليم المجرمين الذين ارتكبوا جرائم فساد وذلك للمساهمة في منع إفلاتهم من العقاب.

كما يطالب تحالف المنظمات الاهلية العربية، الوفود العربية الرسمية المشاركة في الاجتماع الخامس المنوي عقده، التأكيد على هذه المطالب والالتزام بها من قبل جميع الدول الاطراف الموقعة على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC .

الائتلاف من أجل النزاهة و المسائلة - أمان فلسطين

ترانسبارنسي المغرب

منظمة أنا يقظ تونس Iwatch

جمعية الشفافية الكويتية

مركز العدالة الدولي مصر

الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية

تحالف رشيد الاردن